

تعريف القانون الإداري "القانون الإداري" مصطلح مكون من كلمتين هما "قانون" و "إداري" وإذا كانت . تشير إلى أن "مفاد" القانون الإداري، أنه "القانون" الخاص بالأعمال "الإدارية أو بأعمال" الإدارة"، فإننا نجد أنفسنا أمام صعوبتين لاستجلاء المفهوم. تتعلق الأولى بـ "القانون"، تتطلب ضرورة البحث في القانون "بوجه عام، ثم إلى أي فرع من فروع القانون تنتمي مجموعة القواعد القانونية التي نعيها بالدراسة، والتي أنها" الإدارة"، ذلك أن "الإدارة" تتسع لتضم "الإدارة الفردية الخاصة" و "الإدارة العامة" التي تتولاها فروع الدولة والأشخاص العامة . ومن هنا وجب تحديد نوع الإدارة " التي نعيها، ومعايير التمييز بينها وبين غيرها من أنماط" الإدارة "الأخرى. القانون المحنا في المقدمة أنه ما أن تقوم جماعة حتى تنقسم إلى فئتين، فئة حاكمة لها حق الأمر والنهي، وفئة محكومة عليها واجب الطاعة والإقرار بالولاء . وقلنا أن ذلك كان في إطار التزام الطبقة الحاكمة بالمحافظة على الأمن الخارجي، والأمن الداخلي وفض المنازعات . وبديهي أن تكون أداة السلطة في تحقيق هذه الأهداف، وتشكل هذه الأوامر والنواهي مجموعة من القواعد، ويتعرض من يخرج عليها للعقاب . هذه القواعد العامة المجردة، المقترنة بالجزاء، هي القانون بمعناه الواسع والبسيط . فالقانون هو مجموعة القواعد العامة المجردة الملزمة والمقترنة بالجزاء. وبديهي أن لا تصدر الطبقة الحاكمة كل الأوامر والنواهي مرة واحدة، وإنما تقطع الشواهد التاريخية، أن العمل يجري وإلى الآن – على أن يصدر الحاكم، أو الطبقة الحاكمة، لكل مناسبة أوامرها ونواهيها وأنه ليس لهذه الأوامر والنواهي صفة الدوام الأبدى، بمعنى أنه لا يظهر إلا في جماعة وأنه قابل للتغيير والتعديل حسب الضرورات الاجتماعية بل لقد حتمت "اجتماعية" القانون، أن توجد في الجماعة الواحدة، في زمن محدد ، مجموعات متعددة من القواعد القانونية، تنظم كل مجموعة منها نوعاً محدداً من العلاقات يجمع بينها صفات مشتركة أو علة واحدة أو تسمى لتحقيق هدف مشترك. ولقد كان هذا التنوع في المجموعات